الأمم المتحدة

A/C.2/72/3

الجمعية العامة

Distr.: General
22 November 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيّه بياناً أصدره المؤتمر الدولي المعني بالأمن والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى الذي انعقد برعاية الأمم المتحدة تحت عنوان ”آسيا الوسطى: ماض واحد ومستقبل مشترك: التعاون من أجل التنمية المستدامة والازدهار المشترك“ في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بسمرقند في أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار **إبراهيموف**

051217 011217 17-20793 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان المؤتمر الدولي المعني بالأمن والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى الذي انعقد برعاية الأمم المتحدة (سمرقند، ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

انعقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى برعاية الأمم المتحدة، تحت عنوان ”آسيا الوسطى: ماض واحد ومستقبل مشترك: التعاون من أجل التنمية المستدامة والازدهار المشترك“، بسمرقند في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونظّمتهُ أوزبكستان بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى والمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وحضرَ المؤتمرَ قادة من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، ووفود من بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وروسيا والصين وتركيا وإيران والهند وباكستان واليابان وكوريا الجنوبية وبلدان أخرى، وحضرَه أيضا أكاديميون وشخصيات عامة ومسؤولون حكوميون.

وأشار المشاركون في المؤتمر إلى أن آسيا الوسطى، التي تقع في مفترق الطرق العريقة الرابطة بين الشرق والغرب على طول طريق الحرير العظيم، تيسّر الحوار والتلاقح بين الثقافات واللغات والأديان منذ آلاف السنين. فلآسيا الوسطى، بطاقاتها الهائلة من حيث الطاقة والموارد الطبيعية وإمكانيات النقل والاتصالات التي تنفرد بها، أهميةٌ جغرافية وسياسية حيوية، ولما يجري فيها تأثيرٌ في استقرار القارة الأوروبية الآسيوية بأسرها.

وفي هذا السياق، تمّ التأكيد على قيام دول آسيا الوسطى بدور هام في العالم المعاصر في معالجة القضايا الراهنة المرتبطة بتعزيز الأمن الدولي، بما فيها إحباط الخطر الذي يشكّله انتشار الإرهاب والتطرف؛ وتدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة غير المشروعة، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر؛ وصدّ التهديدات المتصلة بالمعلومات.

وأشار المشاركون إلى أن الأمن في آسيا الوسطى يشكّل أحد العناصر الأساسية للأمن العالمي. وشدّدوا بوجه خاص على ضرورة أن تتعاون بلدان آسيا الوسطى على نحو أوثق وأكثر تنسيقا في التصدي للتحديات والتهديدات المستجدة، وأن تتعاون أيضا مع المنظمات الدولية والإقليمية والبلدان الشريكة.

وشدّد المشاركون كذلك على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة المحوري في التصدي للتحديات والتهديدات الأمنية في المنطقة. ووجّهوا الانتباه إلى ضرورة زيادة الاستخدام الفعال لأدوات الدبلوماسية الوقائية، بما فيها الآليات الوقائية التي تتيحها الأممُ المتحدة، ومركزُ الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وفقا للولاية المنوطة به.

وأشاروا في الوقت نفسه إلى الدور الهام جدا والحاسم الذي تقوم به دول المنطقة في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي في آسيا الوسطى من خلال المفاوضات والمشاورات المبنية على التوافق في الآراء والمساواة واحترام كل طرف مصالح الطرف الآخر.

وسلّمت بلدان آسيا الوسطى بأهمية تعزيز التعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي في مجال الإدارة المستدامة والمتكاملة لموارد المياه والطاقة في آسيا الوسطى، مع الأخذ في عين الاعتبار مصالح جميع الدول في المنطقة. ولهذا الغرض، سيعقدون مشاورات منتظمة بهدف الإسراع بوضع آليات ذات منفعة متبادلة تتعلق بهذا المجال، لها أن تستمر على المدى البعيد.

وأشار المشاركون أيضا إلى أن من شأن العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨، أن يشكّل منبرا جيدا لتيسير تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي على جميع المستويات.

وأشار المشاركون برِضى إلى التطورات الإيجابية في مجال ترسيم الحدود بين الدول، التي تشكل عاملا مهما في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، رحّبوا بتوقيع اتفاق بين جمهورية كازاخستان وتركمانستان بشأن ترسيم الحدود بين دولتيهما، وبإبرام معاهدةٍ بين جمهورية قيرغيزستان وجمهورية أوزبكستان بشأن الحدود بين دولتيهما، ومعاهدةٍ بين جمهورية كازاخستان وتركمانستان وجمهورية أوزبكستان بشأن منطقة الحدود المشتركة بين هذه الدول الثلاث.

وأعرب المشاركون عن دعمهم المبادرات الهادفة إلى تعزيز العملية السياسية السلمية في أفغانستان، وتقديم المساعدة في ترميم البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وإدماج البلد في الاقتصاد العالمي بهمّة أكبر. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود إلى أن تنفيذ المشاريع ذات الصلة بأفغانستان في مجالات كالطاقة والنقل والاتصالات والاستثمار أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى.

وسلّطوا الضوء على ضرورة تبادلِ المعلومات والخبرات فيما يتعلق بجميع جوانب مكافحة الإرهاب والتطرف، ووضعِ تدابير واستراتيجيات مشتركة في هذا المجال بالاستناد إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

وإذ أخذ المشاركون في الاعتبار خطةَ العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى التي أُعدّت بمساعدة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وكذلك إعلانَ عشق أباد، ونتائج الحوار الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة وآسيا الوسطى بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى الذي عقد في عشق أباد في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة، أشاروا إلى ضرورة تعزيز التعاون في كشف وإحباط الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود في آسيا الوسطى، وقطع سبل تجنيد المقاتلين وتمويل الإرهاب وتهريب الأسلحة، وضمان أمن الفضاء الإلكتروني، وحماية الفضاء الإلكتروني من التعرض لهجمات يشنّها متطرفون.

وأشار ممثلو دول آسيا الوسطى إلى أهمية اعتماد تدابير مشتركة محددة لمنع جيل الشباب من الانخراط في أنشطة مختلف الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة. وفي هذا السياق، شددوا على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعليم الشباب وتربيتهم تربية روحية وأخلاقية، وزرع الرغبة فيهم في طلب المعرفة وتطوير الذات.

ودعا المشاركون إلى أن تضع دول آسيا الوسطى تدابير منسقة، بما يشمل وضع تدابير بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من أجل تعزيز جهود منع الاتجار بالمخدرات في المنطقة عن طريق جذب موارد إضافية واستخدام تكنولوجيات وأساليب جديدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وبسلائفها وتهريبها.

وشدد المشاركون على أهمية تنفيذِ معاهدة عام ٢٠٠٦ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وبروتوكول عام ٢٠١٤ الملحق بها والمتعلق بضمانات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المتخذة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالأمن النووي وإدارة النفايات المشعة، وإنشاءِ آليات موثوقة للتعاون على منع الاتجار بالمواد النووية وصدّ الإرهاب النووي في آسيا الوسطى، والتعريفِ بتجارب بلدان آسيا الوسطى الإيجابية بهدف توسيع رقعة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم.

وذكر المشاركون أن قرار الجمعية العامة ٢١٨/٦٨ المتعلق بدور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى، والمتخذ في عام ٢٠١٣، أسهم إسهاما كبيرا في معالجة مشاكل الأمن البيئي في المنطقة. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على ضرورة اعتماد الجمعية العامة قرارا جديدا يدعو إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي في مجال معالجة مشاكل اليورانيوم المتبقي في آسيا الوسطى.

وأعرب جميع المشاركين عن استعدادهم لتعزيز عمليات الحوار المستجدة وتكثيف التعاون فيما بين بلدان آسيا الوسطى، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز المبادرات المشتركة الهادفة إلى تحقيق الأمن الإقليمي، وإنماء التجارة والتعاون العابر للحدود، وتجديد وتوسيع خطوط النقل والاتصال، بطرق منها استحداث جسور وطرق وخطوط سكة حديدية ومسارات جوية جديدة.

وأعرب المشاركون عن استعدادهم لمواصلة تعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة فيما بين الشعوب، لتيسير توطيد الروابط في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار والسياحة والثقافة والفن والرياضة، ولمواصلة تبادل المساعدة في حالات الطوارئ.

ورحّب المشاركون بمبادرة عقد اجتماعات تشاورية تجمع بين رؤساء دول آسيا الوسطى من أجل الاستمرارِ في إجراء حوار يقوم على الثقة على نحو منتظم، ووضعِ نهج منسقة للتعامل مع المسائل الإقليمية الراهنة.

وأعرب المندوبون عن تأييدهم لممارسة عقد اجتماعات منتظمة لوزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى بهدف مناقشة مشاكل المنطقة الراهنة. وفي هذا الصدد، رحبوا بتوقيع برنامج تعاون بين وزارات خارجية جمهورية أوزبكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، على هامش مؤتمر سمرقند.

ودعا المشاركون دول المنطقة إلى أن تسعى بهمّة إلى إرساء التعاون فيما بين الوزارات والإدارات المختصة والسلطات في المناطق الحدودية. وأشاروا إلى أهمية إقامة شراكات فيما بين البرلمانات الوطنية، بطرق منها تشكيل ”مجموعات صداقة“ تجمع بين برلمانيين. وشددوا على ضرورة المشاركة الواسعة النطاق في عملية زيادة التواصل فيما بين المنظمات المدنية، ولا سيما الحركات الشبابية والجمعيات الثقافية والإبداعية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث والتحليل وكيانات أخرى.

ودعا المندوبون جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك دول آسيا الوسطى الشريكة المهتمة، لأن تُنمّي وتُوطد التعاون مع دول المنطقة في مسائل الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة، وفقا لأولويات بلدان آسيا الوسطى ومصالحها واحتياجاتها وبرامجها الوطنية، وأن تزوّدها بما يلزم من المساعدة التقنية والقانونية والمالية والمساعدة التي يقدمها خبراء وغيرها من أشكال المساعدة.

وأشاروا بوجه خاص إلى أهمية التعاون في تنفيذ المشاريع الواعدة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، بما فيها المشاريع التي من شأنها أن تكفل وصول دول آسيا الوسطى المضمون إلى الموانئ البحرية وشبكات الاتصال الدولية، مما يزيد من إمكانات المرور العابر ويجعلها أكثر جذبا للمستثمرين ويُحسّن ظروف مزاولة الأعمال التجارية في بلدان المنطقة.

وذكر المشاركون أن اجتماعهم أتاح فرصة فريدة من نوعها لإجراء مناقشة مفتوحة ومتعمقة بشأن كامل نطاق المشاكل المطروحة حاليا في آسيا الوسطى، وهو ما من شأنه أن يُيسّر اتخاذ قرارات مشتركة منسقة بشأن هذه المشاكل.

وأعرب المشاركون عن تأييدهم للمقترح الداعي إلى أن تُعِدّ دول آسيا الوسطى مشروع قرار للجمعية العامة متفق عليه فيما بينها يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الأمن والسلام والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى.

وفي الختام، شكَر المشاركون في المؤتمر حكومة أوزبكستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، والمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتنظيمهم هذا المؤتمر الرفيع المستوى.